شبكة الألوكة
www.alukah.net

# مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

## مخطوطة

## القسم الثاني من تعديل العلوم مع شرحه

### ملاحظات

ملك عبدالله حجازي

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

٤٤٥

شرح القسم الثاني من كتاب تعديل العلوم.

١٠٨ ورقة ٢٢ س

٢٤ × ١١٫٥ سم

جامعة أم القرى
قسم التصوير العلمي والفيلم
المكتبة المركزية - مكة المكرمة

٤٤٥

هذا الكتاب سمّي بتعديل الكلام قسما
من تعديل العلوم من علم الكلام

وللاصفهاني شرح على متن التجريد
ولذلك الشرح حاشية للسيد الرئيس

انه شيء نسبته الى البدن كنسبة
لا يعجبه الا الله
وجهه

وليم يفهموا معنى قوله الله اكبر اي انه اكبر من غيره هائل الله اذ ليس في الوجود معه غيره حتى يكون اكبر منه بل ليس لغيره ونسبة المعية بل ونسبة التبعية بل ليس لغيره وجود الا من الوجه الذي يليه والموجود وجهه فقط ومحال ان يقال انه اكبر من وجهه بل معناه اكبر من ان يقال له اكبر بمعنى الاضافة الى الات اضافة واكبر من ان يقال له بدنه اي غير كنه كبريائه نبيا كان او ملكا بل لا يعرف الله كنه معرفته الا الله تع بل كل معروف داخل تحت سلطنته رسالة في حج الله خوند الشماخي

ان كلام الله القائم بنفسه قديم وانما المحدث هي الحروف الدالة عليها وكما تحصل قيام طلب العلم وادائه بذات العالد للولد قبل ان يخلق ولده حتى اذا خلق ولده وعقل وخلق الله له علما بما في قلب ابيه من الطلب لصار مأمورا بذلك الطلب الذي قام بذات ابيه ودام وجوده الى وقت معرفة ولده فيه فقد قام الطلب الذي دل عليه قوله اخلع نعليك بذات الله تع وبصير موسى مخاطبا به بعد وجوده اذ خلقت له معرفة بذلك الطلب وسمع لذلك الكلام القديم ... احياء علوم الدين

قال المحدث في صحايف الاعمال ورفع درجات الاعمال عند الله تقضيه عقاد معلومه لها حتى يظهر لهم العدل في العقاب في العفو وتضعيف الثواب احياء

واذا جاز تعلق العلم بالله ما ليس في جاز بتعلق الاولية به وليس في مقابلتهم جاز كذلك ان ليس في كيفية احياء

هيولى صورة جسمية فجنوا احمد كرم عيونا وامكان بلكه مادة لا تجرد لها الا عقل كلي او نور مجرد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لكن الا باعتبار صدوره عن واجب الوجود اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب بل باعتبار انه ماهية ممكنة الوجود لذاتها وواجب الوجود لغيرها فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاتها فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني وبالاعتبار الثاني مبدأ للفلك الاعظم فاضبط

الخلاء ممكن خلافا للفلاسفة وهو فضاء لا يكون فيه شيء تعديل العلوم

والآن لا يمسي بالكاف الماضي من الزمان موجود فلم يكن الآن موجودا ثم كان والمستقبل لم يوجد بعد على الاقل فكيف يصح الاخبار عنه بالوجود اصلا فصار معدوما

والصوت وجودي

دخل هذا الكتاب في ملكية
العبد الفقير إلى الله عادل
بن عبد الله حجازي في شهر
شوال المعظم من عام ١٣٨٧ هجرية

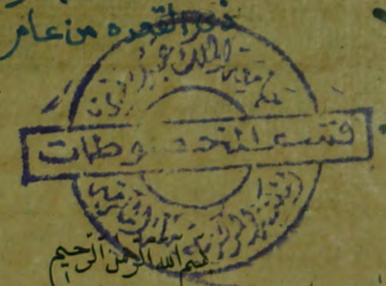

اهدى هذا المخطوط
إلى جامعة الملك عبد العزيز
أعز ما نملك
عادل عبد الله حجازي
في غرة شوال سنة عام ١٣٩٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله اجمعين هذا شرح القسم الثاني
من كتاب تعديل العلوم وهو علم الكلام شرحه مؤلف المتن سائلا من الله تعالى حسن
التوفيق والهداية الى سواء الطريق الحمد لله رب العالمين الى آخر السبع المثاني اي الى آخر
سورة فاتحة الكتاب يحق ان يكون فاتحة لعلم الكلام الذي من كتاب تعديل العلوم
هو القسم الثاني اي سورة الفاتحة من اولها الى آخرها يحق ان يكون ديباجة لكتابنا
وهو القسم الثاني من كتاب تعديل العلوم المشتمل على علم الكلام ثم بين بسبب ان الفاتحة يحق
ان يكون ديباجة لهذا الكتاب بقوله فان هذا العلم لقب كلاما لانه على تقدير كون الكلام
حروفا مركبة مستنبطا من كلام رب العزة بتمامه واما على تقدير كون الكلام نفسيا
على ان الحق هذا فهو نفس كلامه اي علم الكلام لقب كلاما لان الكلام لا يخ اما ان يكون
هو الحروف المركبة واما ان يكون هو الكلام النفسي فان كان الكلام هو الحروف المركبة
فعلم الكلام بتمامه مستنبط من كلام رب العزة فلهذا القب هذا العلم كلاما وان كان الكلام
هو الكلام النفسي وهو ما قيل ان الكلام في الفؤاد البيت على ان الحق عندنا هذا للذهب
خلافا للمعتزلة فلهذا العلم نفس كلام رب العزة فلقب هذا العلم كلاما لانه كلام رب العزة
ثم فاتحة الكتاب هي ديباجة كلام الله تعالى فيحق ان يكون ديباجة لهذا الكتاب المشتمل على كلام
الله تعالى ثم اراد ان يبين موضوع العلم وما يبحث من هذا العلم فقال فهو علم يبحث منه

ع وجود



عن وجود الواجب تع وتقدس والتوحيد وما يليق به من الصفات وعن احوال سائر
الموجودات من حيث يفيض الواجب عليها مياه الماهية والوجود ثم يديم على بعضها
ديمة الافضال وجود الجود في هذه الايام وايضا في اليوم الموعود هذا بيان
ان موضوع هذا العلم هو ذات الله تعالى وسائر الموجودات فيبحث فيه عن وجوده
وعن وحدته وعما يليق به من الصفات وعن احوال سائر الموجودات من حيث ان الله تع
اعطاها الماهية والوجود ففيه اشارة الى ان الماهيات مجعولة ثم من حيث ان الله تع
يديم على بعضها السعادة في هذه الايام وايضا في اليوم الموعود فهذا ذكر المبدأ
والمعاد ولما كان اعطاء الماهية والوجود اعم من اعطاء السعادة في الدنيا والاخرة
شبه ذلك باضافة الماء ونبه هذا بادامة المطر والديمة المطر الدائم والجود المطر الغزير
وها انا ارتب هذا العلم على ترتيب فاتحة الكتاب اذ هو يشتمل على الحكمة وفصل
الخطاب اي ترتيب الفاتحة مشتمل على الحكمة النظرية وهي قول الحمد لله الى قوله
مالك يوم الدين ثم على الحكمة العملية ومشتمل ايضا على فصل الخطاب الفصيل يمكن
ان يكون بمعنى الفاصل اي بين الحق والباطل كما في قولهم قول فصل ويمكن ان يكون بمعنى
المفصول اي مفصول بعضه من بعض فلهذا سمي اما بعد بعد تقديم الحمد والصلوة بفصل
الخطاب فهذا للمعنى يليق ان يكون الفاتحة مشتملة على فصل الخطاب ولما كان هذا العلم باحثا
عن الموجودات وماهيتها وجب ان يبحث اولا عن الموجود والماهية صاعدا الى ذري المبادئ
الالهية نازلا الى مصنوعاته من الجواهر والاعراض التي خلقها المكون رب العالمين ذاكرا ايانا
من تمام نعمه التي اعدها ليوم الدين مبينا ان طريق الوصول الى تلك النعم هو العبادة التي
رأسها الايمان والاسلام بقلب سليم وهو لا يتيسر الا بطلب المعونة والهداية الى الصراط
المستقيم اعني صراط الذين سبق لهم منه الانعام وهو اهل الرسالة والنبوة والخلافة والولاية
عليهم الصلوة والتحية والسلام اوردني هذه الكلمات جميع مباحث علم الكلام مطابقة
لترتيب فاتحة الكتاب ثم مؤلف هذا الكتاب وهو العبد المتوسل الى الله تع بالقوي الذريعة
عبيد الله بن مسعود بن باجح الشريعة سعد جده وانجح جده رتب هذا الكتاب على يد

تضمن قسم الكلام فاتحة الكتاب

ترتيب هذا الكتاب على ترتيب فاتحة

يتضمن علم الكلام كلاما

تعاويل بعدد ايان فاتحة الكتاب سائلا من الله تعالى تحقيق الحق واصابة الصواب
تعديل مباحث الوجود والماهية وما يتعلق بهما الوجود التحقق اعلم ان التحقق والوجود
والحصول والثبوت والكون كلها الفاظ مترادفة عندنا وانما فسر الوجود بالتحقق
دفعا لتوهم البعض الوجود ما به المتحقق ودفعا لتوهم من قال ان التحقق اعم من الوجود
فان عدم الممتنع متحقق ثم لما كان التحقق مرادفا للوجود لا يقال عدم شريك الباري متحقق
كما لا يقال موجود ثم لا يلزم ان عدم ما لو لم يكن متحققا كان وجوده متحققا فان عدم
لو لم يكن موجودا لا يلزم ان يكون وجوده موجودا بناء على ان الوجود لا ينسب الى الوجود
والعدم ولا يلزم من ذلك ارتفاع النقيضين عن موضوع واحد ثم فسر التحقق بقوله
اي كون المفهوم حقيقة مخصوصة خارجا اعلم ان التحقق مأخوذ من الحقيقة وهو
كون المفهوم حقيقة مخصوصة في الخارج وانما قيد بالخارج لما سيأتي ان الوجود
الذهني ليس قسما للوجود الخارجي بل معناه ان تخيل موجود في الخارج بواسطة
قيامه بالذهن قيام العرض بالجوهر وهو ما قيل ان عين الماهية اي هذا الذي ذكر
من تفسير الوجود معنى قول من قال ان عين الماهية فان قولهم ان عين الماهية
معناه ان الوجود هو عين كون الشيء ماهية ففي قولهم انه عين الماهية تسامح كما
سيأتي فلم يحد لاختلاف حقيقته فوجود الانسان في الخارج هو نفس كون الانسان
حيوانا ناطقا ووجود السرير في الخارج هو نفس كون الخشبات مؤلفة تأليفا خاصا
ووجود السواد في الخارج هو نفس كون اللون قابضا للبصر فاذا كان الوجود متواطئا
على الحقايق المختلفة لا يمكن تحديده فان وجود الانسان في الخارج اذا كان هو حيوانيته
وناطقيته ووجود السواد كون اللون قابضا للبصر فاذا تصورهما العقل لا يجب
بينهما شيئا مشتركا ينتزع عنهما ولا يمكن ان يقال كون زيد حيوانا ناطقا وكون اللون قابضا
للبصر مشتركان في مطلق الكون فان الكونين المذكورين متباينان يطلق عليهما الكون كما
يطلق العين وكذا اذا قيل ماهية الانسان وماهية السواد ونفس الانسان ونفس السواد فان
كلا من الماهية والنفس ليس بمطلق بل محمل يصير معلوما بالمضاف اليه فيصير سبب المضاف

اليه

انما لم نعنون كل مسئلة ارتفعنا



فعند اهل الحق وجود كل شيء عين ماهيته

اليه مفهوما ولهذا السر جعلت المقولات العشر اجناسا عالية ولم يجعل النسبة جنسا
للسبعة فان الكون في المكان والكون في الزمان ليسا مشتركين في مفهوم مطلق الكون
اشتراك النوع في الاجناس هذا غاية التحقيق في هذا المقام وقيل لبساطته وقيل
لا يعرف لبداهته والبعض فسره بالكون فعند اهل الحق وجود كل شيء عين ماهيته
فان عني بها حقيقة الشيء المحمولة عليه بهو هو ففي قولنا هو عينها تسامح اي عين كون
الشيء ماهية اذ مفهوم الوجود عينها لا عرض عام فقولنا الانسان موجود ليس كقولنا
ماش وان عني بها ما يفهم بياء النسبة وهو ذاتية كالحيوانية والناطقية
للانسان فلا تسامح في وجوده عينها القائلون بان الوجود عين الماهية لا يخ اما
ان يريد وا بماهية الشيء حقيقته المحمولة عليه بهو هو فعلى هذا يكون في قولهم الوجود
عين الماهية تسامح وتجوز والمراد ان وجود الشيء هو عين كون الشيء ماهيته
فوجود الانسان هو عين كون زيد حيوانا ناطقا فان الحيوان الناطق هو الموجود لا الوجود
ويراد بالوجود الموجود فيراد ان مفهوم الموجود هي الماهية لا ان الموجود عرض
عام كالماشي واما ان اراد وا بالماهية ما يفهم بياء النسبة كالذاتية فلا في اصطلاحهم
حقيقة الشيء المحمولة بهو هو يسمى ذات الشيء كالحيوان الناطق للانسان واما
ذاتيه وهو الحيوانية والناطقية فتسمى ماهية فللماهية ما به الشيء هو والذات
ما الشيء هو والفرق واضح بينهما فالحيوانية والناطقية امر نسبي يكون الانسان
حيوانا ناطقا فان اريد بالماهية هذا المعنى فلا تسامح في قولنا الوجود نفس الماهية
فوجود الانسان هو نفس كون زيد حيوانا ناطقا في الخارج فحاصل الخلاف راجع الى ان
وجود الانسان نفس كون زيد حيوانا ناطقا خارجا او معنى زايد يلحقه بعد ان يكون حيوانا
ناطقا فافهم هذا فانه دقيق جدا حقيقة بالاقدام وقد ذكر في شرح الصحايف
ان الوجود قد يراد به الذات فعلى هذا يكون نفس الماهية وقد يراد به الكون فعلى
هذا يكون غيره اقول قد جعل الخلاف لفظيا وليس كذلك بل هو بحث معنوي مطلوب
بالبرهان فالخلاف في ان الكون هو عرض قايم بالذات بعد كون الذات ذاتا وليس كذا

نسبية سج

مهمة في الماهية

مزلقة للاقدام سج

هو نفس كون الذات ذاتا والبراهين التي اقاموها تنطق بان الخلاف في ما ذكرنا
لنا ان الوجود العيني ليس من الاعراض النسبية كما قيل انه اللون في الاعيان فانه قد قيل
وجود الشيء اما عيني واما ذهني فالاول هو كون الشيء في الاعيان والثاني هو كون
الشيء في الاذهان • اذ لا يراد بالظرفية ثم المعية اذ لا تناقض في قولنا كان ولم يكن معه
شيء • اي لا يراد بكون الشيء في الاعيان ان الاعيان ظرف ولا ان الاعيان معه اذ لو اريد بهذا
لكان في هذه العبارة وهو قولنا كان الله ثم ولم يكن معه شيء تناقض لان لفظة كان ان
دلت على المعية يكون مفهوم كان مناقضا لقولنا لم يكن معه شيء ولم يقل احد بهذا فعلم انه
لا يراد لوجود الشيء نسبة الى شيء آخر بالظرفية والمعية او غير ذلك وانما قال هذا الان الغرض
الذي لا يكون في مفهومه مركبا اما عرض نسبي والعلم اختلفوا في انه موجود ام لا واما عرض
موجود والوجود ليس عرضا نسبيا لما ذكر فلو كان زائدا لكان عرضا موجودا فيبطل بهذا
التقسيم بقوله • فلو كان زائد الكان عرضا موجودا فيلزم سبق وجود محله او قيام الوجود
بالمعدوم ولا سبيل الى قايم بالماهية من حيث هي لان هذا امر ذهني وبحثنا في الخارج في
ان الوجود الخارجي هو عرض قايم بالذات بعلة كون الذات ذاتا او هو نفس كون الذات
ذاتا ثم لما ابنت انه ليس زايدا قال الآن يثبت انه ليس جزءا فقال • وليس جزأها اما في
البسيط فظاهر واما في المركب فلان وجود كل من بسائطه عين مجموع وجودا تما وهو
وجود المركب عينه وايضا ايجاد السرير تركيب اجزائه او كسوتها الصورة السريرية • هذا
على قول من يقول ان الجسم مركب من المادة والصورة • فوجود تركبها او اكتسائها اياها
والتحقق حقيقة مخصوصة ليس الا هذا • الوجود هو مطاوع الايجاد والانكسار للكسر
وايجاد السرير تركيب فوجوده تركبه وتركب السرير نفس كونه حقيقة مخصوصة فوجود السرير
نفس كون حقيقة مخصوصة اي تحقق الشيء حال كونه حقيقة مخصوصة • وعند بعض المتاخرين
هو زائد من الواجب والممكن مشترك تواطأ للعلم باحدهما مع الجهل بالاخر • فانا اذا راينا كتابا
من بعيد علمنا انه موجود ولا نعرف ماهيته ونحن نعرف ماهية تكحل لعشرة اضلاع مع الشك
في وجوده • والقسمة • فانقسم الموجود على الواجب والممكن فلا بد ان يكون المقسم مشتركا • قلنا اذا علم

وعند البعض الوجود زائد في الواجب

انه



انه موجود وجودا اما علم انه متحقق حقيقة ما مع الجهل بخصوصية كل • المدعى ان لكل شيء
وجودا مخصوصا هو نفس كونه حقيقة مخصوصة فاذا رأينا شيئا من بعيد فقد علمنا ان له
وجودا كما علمنا ان له حقيقة ما مع الجهل بخصوصية كل منهما • واما تصورها مع الذهول
عن الوجود فقلة لان تصورها تخيلها على صورتها الموجودة ولا يضر ان لم يحكم بالوجود
لان تصور ارتباط اجزائه من غير ان يحكم بالارتباط • اي انا اذا تصورنا السرير تصورنا
كونه حقيقة مخصوصة وهو وجوده غاية ما في الباب انه لم يلزم الحكم بالوجود وهذا
غير مضر فانا تصورنا ارتباط اجزائه من غير ان يحكم بالارتباط فارتباط اجزائه نفس
وجوده محصل تصور وجوده بلا حكم بالوجود • والشركة لفظا كانية للقسمة كما يقال
العين اما علوية واما سفلية على انك ان اردت صدق المنفصلة لا يجب الشركة وان اردت
قسمة الكلي على جزئياته تصحتها موقوفة على الشركة فاثبات الشركة بالقسمة دور • اي
ما قلتم الموجود اما واجب او ممكن فان عنيتم ان المنفصلة صادقة فصدق المنفصلة لا
يقتضي الشركة بل معناها ان لا جمع بين الشيئين او لا خلو عنهما كما يقال هذا اما شجر واما
حجر ما نعة جمع او هذا اما زوج او فرد فان الشيء لا يكون منقسما عليهما وان عنيتم ان
قسمة الكلي على جزئياته صادقة فلا نسلم صدقها الان صحتها موقوفة على الشركة المعنوية
وهي مبنية عليها فلا يمكن اثبات الشركة بالقسمة • فان قيل اذا نظرنا الى مفهوم الكون نجده
مشتركا • قال صاحب الصحايف انا اذا نظرنا الى مفهوم الوجود وجدناه نفس الكون وحينما
مفهوم الكون مشتركا فاجاب عنه بقوله • قلنا وكذلك مفهوم الحقيقة المخصوصة في قولنا
لكل شيء حقيقة مخصوصة فلو جعلت هذه الشركة معنوية جعلت شركة العين كذا اذ المراد مما
يقال له العين • تقرير ان بعض المفهومات قد يكون مشتركا بين الاشياء مع ان الشركة لفظية كما
يقال لكل شيء حقيقة مخصوصة فالحقيقة المخصوصة مشتركة بين الانسان وبين المثلث وليس هذه
الشركة معنوية شركة الحيوانية الناطقية بين زيد وعمرو بل المراد ان الحقيقة المخصوصة تطلق
على كل منهما فكذا الكون لكن كون الانسان هو كونه حيوانا ناطقا وكون المثلث هو كونه شكلا
ثالثة اضلاع نفس الكون فيهما بمنزلة نفس الحقيقة المخصوصة ولو قال اشتراك الحقيقة المخصوصة

فغلط صح

معنوي ايضا فقول شركة العين على هذا معنوية ايضا بان يقال المراد ما يطلق عليه العين يعني
مشترك فمثل هذه الشركة مسلم في الكون بان يجعل الشركة اللفظية معنوية لعناية تامة مع
انها في الحقيقة لفظية واعلم ان صاحب الصحايف في هذا المقام قد ناقض نفسه فانه قد قال
في فصل ان الماهيات مجعولة ليس تأثير الفاعل بالحقيقة الا في تقرير الماهية في الخارج بان
يجعل الماهية من حيث هي تلك الماهية في الخارج ولزمه تقرر ماهية الكون في الخارج
اذ صيرورة الماهية تلك الماهية في الخارج هو بالحقيقة الكون في الخارج فانه لما قال
ان الماهيات مجعولة بمعنى ان للفاعل تأثيرا في صيرورة الماهية تلك الماهية في الخارج
الصيرورة لا يكون زايدة على الماهية اذ لو كانت زائدة فتأثير الفاعل في الامر الزائد لا يوجب
ان يكون الماهية مجعولة واذا لم تكن زائدة وقد جعلها نفس الكون في الخارج فلا يكون الكون
في الخارج معنى زائدا واذا لم يكن زائدا لا يكون مشتركا وايضا لزم من هذا ان الوجود
بمعنى الكون غير زائد على الماهية لما قال في شرح الصحايف انه بمعنى الذات عين ذي بمعنى
الكون زائد وقد ذكر في التجريد ان زيادته وقيامه بالماهية في العقل فقط فعلى هذا في
الخارج هو عينها فبقي النزاع في ان الماهية موجودة في الذهن اولا وسيأتي اي
الوجود والذهني وعند الحكماء عين في الواجب زائد في الممكنات فالوجود القائم
بنفسه المجرد عن القيام بالماهية هو ماهية الواجب والوجود المطلق مقول بالتشكيك على
وجوده ووجود الممكنات لازم خارجي لهما لان وجوده لو قام بالماهية لكان ممكنا علته
الماهية فيتقدم عليه وجودا ثم منع تقدم العلة على المعلول وجودا كما في لوازم الماهيات
قد قيل ماهية الثلثة موجودة وجوابه ان ذلك في علة الحمل بهو هو وبحثنا في علة التحقق
خارجا اذ الثلثة علة لان يكون فرد افالثلثة علة لان يكون الفرد محمولا عليها بهو هو ففي
هذه الصورة لا يشترط الوجود لكن بحثنا في علة التحقق خارجا وعلة التحقق لابد ان يكون
موجودة في الخارج ثم انه يمكن ان يقال المانع انما في حيز المنع وقد ذكرنا لوازم الماهيات
سند المنع والبحث على السند غير معقول فلاجل هذا المعنى لم يقتصر على هذا المقدار بل قال فالحق
انه لو كان زائدا لكان عرضا موجودا كما مر ويجب سبق علته وجودا تقريره انه لو كان زائدا

لكان

فاعلم نسخ
تقرر نسخ

لعدم عين في الواجب زائد في الممكن
وغير الحكماء عين في الواجب زائد في الممكن



لكان عرضا قائما بالماهية وليس عرضا نسبيا كما سبق فكان عرضا موجودا ومالا يكون
موجودا لا يكون علة لامر موجود وهذا بديهي فلا بد ان يكون موجودا قبل وجوده
في هذا لا يرد النقض بلوازم الماهيات اذ لا يمكن ان يقول ان الثلثة وان لم يكن موجودة
علة لامر موجود وهو الفردية ثم فرقهم بين الواجب والممكن ليس بحق اي الفرق بانه عين
في الواجب زائد في الممكنات وحجتهم ان الوجود المطلق مقول على وجودهما لمعنى واحد
على الاختلاف اذ هو في الواجب اقدم واقوى واولى اما الاول فلان وجوده مقدم
على سائر الوجودات واما الثاني فلانه قائم بنفسه وغيره قائم بالماهية والقائم بالذات
اقوى من القائم بالغير كالجوهر والعرض واما الثالث فلان الوجود الذي لا يقبل العدم
اولى بان يقال له الوجود مما يقبل العدم فلا يكون ماهيته ولا جزءها اذ الذاتي لا
يختلف بل لازم كالسواد للسوادات اي الوجود المطلق لازم لوجود الواجب ووجود الممكن
كالسواد للسوادات فانه لازم لها هذا كلام الامام نصير الدين في شرح الاشارات اقول كونه
مقولا بمعنى واحد صرح به وهو ان يكون الانسان حيوانا ناطقا وكون المثلث شكلا ليسا
معنى واحدا بل الكون مقولا عليهما اشتراكا لفظيا ولو سلم كيف يكون بعض جزئياته قائما
بنفسه وبعضها بغيره اعلم ان الامام نصير الدين الطوسي اجاب عن هذا بان المختلف في كونه
قائما بنفسه او بالغير ليس الوجود المطلق بل ملزوماته وهي الوجودات المختلفة في هذا المعنى
فابطل في المتن ان الوجودات ملزومات للوجود المطلق فقال ولا يقال ان المختلف ملزوماته
لان اللازم لا يحمل على الملزوم به وهو الا في المشتقات يقال الناطق ضاحك والحار
جارب ولا يقال النطق ضحك والحرارة جذب بيانه ان حمل الشيء على الشيء بهو هو اما
ان يكون باعتبار ان المشتق منه ذلك المحمول يكون قائما بذلك الموضوع بتبعية هذا القيام
يحمل المشتق بهو هو على ذلك الموضوع كما ان الضحك وهو المشتق منه للضاحك قائم بالانسان
او بالناطق بتبعية هذا القيام يحمل الضاحك على الانسان وكذا على الناطق فيقال الانسان
ضاحك او الناطق ضاحك ففي هذه الصورة يمكن حمل اللازم على الملزوم واما لا يكون الحمل
باعتبار هذا المعنى كحمل غير المشتقات وهو الحمل اصالة لا بتبعية قيام المشتق منه فلا يجوز حمل



تحقيق نصير الدين الطوسي